دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

محمد سامح محمد مهدي

ملخص البحث

تبين من هذا البحث مدي مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جوانب التنمية الاقتصادية المختلفة في مختلف دول العالم، ولهذه المشروعات دوراً محورياً في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. فهي تلعب دوراً هاماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.

وكما ساهِمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في البلدان النامية. فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك البلدان من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توَسَّعَ نشاط تلك المشروعات في الأسواق " غير الرسمية"، أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشروعات الكبيرة.

وكما دعمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة. فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على كافة مستويات الاقتصاد وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتميز بالديناميكية والمرونة، تترابط فيها الشركات الصغيرة والكبيرة. وهي تنتشر على نطاق جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفروق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.

Abstract

Show of this research the extent of the contribution of small and medium industries in the various aspects of economic development in various countries around the world, but these projects are a pivotal role in the economic development process, where small and medium enterprises rely on labor-intensive and tend to the distribution of income more equitably compared to large institutions. They play an important role in creating employment opportunities, thus alleviating the poverty as they often provide opportunities to work for a reasonable wage for workers from poor families and women who lack alternative sources of income.

As small and medium enterprises contributed to raising the efficiency of resource allocation in developing countries. They tend to adopt labor-intensive production methods, reflecting the development of those countries in terms of abundant labor force and a scarcity of capital. As the expansion of activity of such projects in the market, "informal", factors of

production and the products they handle the prices become better reflect opportunity costs compared to the prices they handle large projects.

As small and medium enterprises supported the overall building productive capacities. It helps to absorb productive resources at all levels of the economy and contribute to the establishment of an economic system characterized by dynamism and flexibility, which bind to small and large companies. It is spread over a wider geographical scope of large projects, and supports the development and growth of entrepreneurship and skills and to help reduce economic disparities between urban and rural areas

١- مقدمة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قِبَل دول العالم كافة والمشروعات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول. ولكن من الملاحظ أن الوضع الحالي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها مصر متردي ومعدلات النمو منخفضة، ومما هو مشاهد استفادة الدول المتقدمة في تحقيق مستوى عالي من التنمية الاقتصادية من خلال تنبي ودعم سياسيات واضحة لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد ظهر ذلك في محاولة القضاء على البطالة والحد من الفقر، بل وتحقيق رفاهية اقتصادية في بعض الدول.وتمثل هذه طبيعة مشكلة الدراسة التي يهدف الباحث بحثها ومعالجتها، وذلك من خلال إلقاء الضوء على الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

إن من سمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة توفير فرص وظيفية للشباب مما يساهم في دفع عجلة الحياة الاجتماعية إلى الأمام، إذ أن كل فرد من أفراد المجتمع الإنساني عندما يعمل يشعر أنه عضو فعال في المجتمع، وأنه مساهم في التنمية الاجتماعية، وبالتالي يهمه الحفاظ على البيئة الاجتماعية، وعلى الأمن الاجتماعي، باعتباره الضمان للحياة الاجتماعية السعيدة.

٢- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

هل تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟.

٣- أهمية البحث:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة

والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة .

وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشاريع أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

وعليه تتمثل أهمية البحث، في النقاط التالية:

- تشكل نواة للمشروعات الكبير
- توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.
- عامل مهم لتنمية المناطق الريفية، وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن (الحضر)، بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.
- تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.

٤- فرضية البحث:

يقوم البحث علي إختبار صحة الفرضيةة التالية:

تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٥- أهداف البحث:

يجري التأكيد على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة باتجاه عملية التصنيع، وهو ما يأتي تزامنا مع الاهتمام الذي يعطى عادة إلى مسألتي: توفير فرص العمل للأفراد الذين يتسمون بمهارة عالية نسبيا وتوسيع نطاق التنمية الصناعية في الاقتصاد ليشمل كافة المجالات، وسيتبع ذلك الكثير من التساؤلات بشأن كل من وضع الحدود الدقيقة للصناعات الصغيرة والمتوسطة لتميزها عن الصناعات الكبيرة وعلاقة حجم المؤسسة بالكثافة النسبية للعنصر الإنتاجي من جانب وبكفاءة استخدام المدخلات من جانب آخر، وكل هذا يقدم صورة شاملة عن الصناعات الصغيرة في علاقاتها الهيكلية باعتبارات الموقعية وتنظيماتها المؤسسية.

وتؤدي المشاريع الصغيرة دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تسهم في التخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات(١).

فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد الأكثر عددا والأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداما للتقنية المتوفرة محليا كذلك، وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دورا لا يستهان به في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها ما زالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات، وعليه تتمثل أهداف البحث، في الأتي:

أ- بيان الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة فرص العمل للحد من مشكلة البطالة.

ب- بيان مدي مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.

ج- بيان مدي الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات، وذلك للحد من عجز الميزان التجاري وتوفير موارد النقد الأجنبي لتمويل الموازنة العامة للدولة.

٦- منهجية البحث:

استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائى والاستنباطي والوصفي، والذى تم من خلاله تجميع البيانات اللازمة عن الدراسة مستعيناً فى ذلك بعدد من الدراسات السابقة، وقد استخدم الباحث الأسلوب التحليلى والاستنتاج المنطقى من خلال تحليل البيانات محل الدراسة لبيان مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

وعليه سيتم تناول هذا البحث من خلال النقاط التالية:

- المشروعات الصغيرة: المفهوم، المزايا، معايير التصنيف.
- مجالات أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

١- المشروعات الصغيرة: المفهوم، المزايا، معايير التصنيف:

١-١- مفهوم المشروعات الصغيرة:

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعا لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية،

ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالبا ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما[٢]، وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" يونيدو "المشروعات الصغيرة بأنها: "تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها (١٠-٥٠) عاملا.

وكما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مر ويمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن المعايير المستخدمة معيار العمالة، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة فضلا عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، وقد يكون أكثر المعايير استخدامًا في الدول الصناعية هو معيار العمالة وذلك نظرًا لسهولة الحصول على البيانات وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائيًا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات[٣].

كما يصف البنك الدولي المشروعات: التي يعمل فيها أقل من (١٠) عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين (١٠-٥٠) عاملا بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها بين (٥٠-١٠٠) عامل بالمشروعات المتوسطة.

أما مؤسسة التمويل الدولية فتحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الاستثمار مقداره (٢,٥) مليون دولار بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

ويبين جدول(١) المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة عبر العالم.

جدول(١): المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة عبر العالم

الدولة	العمالة	رأس المال
ماليزيا	أقل من ٢٥	٥٠٠ الف روبية
مصر	٣٥	١٠٠ الف جنيه
ألمانيا	٤٩	-
سنغافورة	أقل من ٥٠	٢٥٠ الف دولار
الإكوادور	-	٢٠٠ الف دولار
اليابان	١٠٠	٢٨ الف دولار
امريكا	٢٥٠	أقل من ٩ مليون دولار
بريطانيا	٢٠٠	أقل من مليون دولار
الهند	١٠٠	أقل من ٥٠٠ الف دولار
السودان	٣٠	أقل من ٨٦ الف دولار

المصدر: تم الاستناد إلى: يوسف طه وآخرون، الصناعات الصغيرة في السودان، الخرطوم، ١٩٨٧، ص ٢٢.

- السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥)، ص ٤٥.

١-٢- معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تقسيم المعايير التي يتم على أساسها تصنيف المشروعات الصغيرة إلى نوعين هما المعايير الكمية والمعايير النوعية، ويمكن تلخيصها على النحو التالي[٤]:

أولاً: المعايير الكمية:

وتتمثل في حجم رأس المال المستمر في المصنع والماكينات، وعدد العاملين، وحجم الإنتاج أو معدل دورات الأعمال والتكنولوجيا المستخدمة وقيمة المبيعات، إلا أن معيار عدد العاملين في المنظمة هو الأكثر انتشاراً وذلك لسهولته في التعامل، وثباته لفترة من الزمن. وكذلك معيار رأس المال المستثمر.ونلاحظ أن هناك تفاوت في تعريف المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى، وذلك نابع من التقدم الاقتصادي للدولة، ومستوى معيشة أفرادها، ومدى التقدم في الاستخدام التكنولوجي الصناعي في تلك الدول. ويمكن ملاحظة الفرق بين الدول المختلفة كما بجدول (٢):

جدول (٢): معايير أخري لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدولة / الجهة	المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
مصر (تعريفات متعددة منها)	عدد العمال	١-٤ عامل	٥-٤٩ عامل	٥٠-٩٩ عامل
	أصول ثابتة	أصغر من ٢٥ ألف جنيه	من ٢٥ إلى أصغر من ١٠٠ ألف جنيه	من ١٠٠ ألف جنيه إلى ٢ مليون جنيه
الوكالة الدولية للتنمية	عدد العمال	١-٥ عامل	٦-١٥ عامل	
	أصول ثابتة		أصغر من ٢٥ ألف جنيه	
الإتحاد الأوروبي	عدد العمال	حتى ١٠ عمال	حتى ٥٠ عامل	حتى ٢٥٠ عامل
إنجلترا	عدد العمال		أصغر من ١٥ عامل	

	رأس المال		أصغر من نصف مليون جنيه إسترليني	
المكسيك	عدد العمال	أصغر من ١٥ عامل	١٦-١٠٠ عامل	١٠١-٢٥٠ عامل
غانا	عدد العمال		أصغر من ٩ عامل	١٠ – ٣٠ عامل
ماليزيا	عدد العمال	من ٥-٥٠ عامل	أصغر من ٧٥ عامل	
تايوان	عدد العمال	أصغر من ٥٠ عامل		
اليابان	عدد العمال	أصغر من ٣٠٠ عامل		

المصدر : منظمة العمل العربية.

ثانياً: المعايير النوعية:

إلى جانب المعايير الكمية هناك معايير وصفية (نوعية) تركز على الخصائص النوعية للمشروع الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق، وأيضاً شكل إدارته وملكيته. وتعرف لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يتضمن اثنين على الأقل من الخصائص التالية:

- عدم انفصال الملكية عن الإدارة، فعادةً ما يكون المدير مالك المشروع.
- تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.
- جال نشاط المشروع عملياً في الغالب، حيث يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد، ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.
- حجم المشروع يكون صغيراً بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال.
- ومن خلال هذه المعايير الوصفية يمكن القول أن: المشروع الصغير: منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها.

٢- مجالات أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع

قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو التجاري أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي[٥]:

٢-١- مشاريع التنمية الصناعية:

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، يمكن توضيحها.

أ- الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، وأية أنشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا في أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام التي يعتمد عليها.

ب- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات) لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوما بيوم للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها. وهذا يبرر أن تكون هذه المشاريع قريبة من أسواق المستهلكين.

ج- الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس ...).

د- الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف والصيني والأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية...).

٢-٢- نشاط التعدين:

أ- المشاريع الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف.

أهم ميزات هذه المشاريع[٦]:

- الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والاستكشاف.

- لا تستغرق المشاريع التعدينية الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت.
- غالبا ما تكون هذه المشاريع حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقية والتجهيز.
- لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المشاريع خبرات عالية ويمكن إعداد العاملين في هذه المجالات خلال فترة زمنية قصيرة كما يمكن تطوير خبرات عمالتها سريعا من خلال دورات تدريبية قصيرة على رأس العمل.

ب- المناجم المتوسطة: تتوضع في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة، ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.

ج- المناجم الكبيرة: التي تتمتع باستثمارات ضخمة وتحتاج عملياتها إلى تجهيزات فنية غالية الثمن، معقدة تكنولوجيا وتعتمد على إجراء العديد من الأنشطة المعملية لتجهيز الخامات وإنتاجها في صورة واحدة أو صور متعددة. وغالبا ما تكون هذه المناجم سلسلة في نشاط إنتاجي واحد يبدأ من الاستكشاف إلى التنقيب والحفر إلى التحليل الكيميائي والتقييم الاقتصادي والفني للخامات إلى استغلال الخامات وتنقيتها وإنتاجها بالصورة المطلوبة للاستخدام المحلي أو التصدير.

٢-٣- مشاريع التنمية الزراعية:

أ- مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو الصوب الزراعية.

ب- مشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل ومشتقات الألبان

ج- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

٢-٤- مشاريع التنمية الصحية:

إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات والمصحات.

٢-٥- مشاريع الخدمات:

الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية،الترفيهية ، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والاعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة. كذلك: المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.

٢-٦- نشاط المقاولات:

يقصد بالمقاولات إعتياد المتعهد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العميل، مثل:

أ- مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري .

ب- مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.

ج- مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

٢-٧- النشاط التجاري:

يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، أهمها مجال التجزئة، ما يلي:

أ- متاجر عامة: التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم .

ب- متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع.

ج- المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.

د- متاجر السوبر ماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.

ه- متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات مثل (التنظيف).

٣- دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يتمثل ذلك الدور، فيما يلي:

أ- تعظيم فرص العمالة والناتج الإجمالي:

نظرا لما تعانيه الدول النامية من بطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، فإن ذلك يجعل من معظم فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفا خلال مراحل التنمية الصناعية، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادرا على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل، بسبب النمو السريع للسكان وندرة رأس المال في معظم هذه البلدان، اذ ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها ان تقوم بدور إيجابي في توفير فرص العمالة المنتجة في هذه المجال، حيث تبدو اهمية هذه الصناعات التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية في المتوسط لخلق فرص عمل وهو ما يتوقف على معامل رأس المال، ومن ثم معامل رأس المال و فكلما كان معامل رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر للعمل مرتفعا كان الناتج الصناعي والعمالة المحققة من استثمار مبلغ معين من رأس المال اقل، وذلك بالمقارنة بحالة ما اذا كان معامل رأس المال المستثمر منخفضا، وأن الزيادة الاضافية في رأس المال المستثمر للعامل في الصناعات الكبيرة لا

تتناسب مع الزيادة المحققة في انتاجية العامل، مما يجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر على تحقيق فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من رأس المال، وذلك بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة الحجم(٧).

ويبين جدول (٣) مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل والانتاج:

جدول (٣) مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وفي الانتاج الصناعي في بعض الدول للسنوات (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨)

الدولة	نسبة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من اجمالي المصانع٪	التشغيل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة (من اجمالي اليد العاملة)٪	نسبة المساهمة في الانتاج الصناعي٪
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٩٩,١	٦١,٢	٤٩,٤
شرق أسيا والمحيط الهادي	٩٤	٧٩,٢	٤٧,٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٩٢,٣	٤١,٣	٢٧,٨
الدول العربية	٨٢,٧	٣٣	٣٣
الصين	٩٩	٧٣	٦٠
الهند	٩٥	٨٠	٤٠
كوريا الجنوبية	٩٩,٧	٧١	٤٧,٥
البرازيل	٩٩,٢	٦٦,٨	٦٠
الشيلي	٩٩,١	٥٢,٧	٧٣,١

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر، ٢٠١٠.

ب- رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الاقدر على رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي،نظرا الى ارتفاع انتاجية العامل فيها بالمقارنة بمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم، فضلا عن تطبيق الاساليب الادارية الحديثة وتنظيم العمل، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، وهي تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية، ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة، الا ان مثل هذا الاعتقاد غير صحيح، وذلك لانه يتجاهل امرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفئض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين

من رأس المال، ومع التسليم بان الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، الا انه اذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب احجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على اساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا ان مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع(٨).

ومن ناحية أخرى، فإن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الانتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، وهو العنصر النادر في معظم الدول النامية، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الانتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج.

ج- تنويع الهيكل الصناعي:

تضيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدرا كبيرا من المرونة والتنوع الى الهيكل الصناعي،وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم، فحيث يكون الطلب محدودا على بعض المنتجات يصبح من الضروري الانتاج على نطاق صغير، وذلك بدلا من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك قد يصبح من الضروري انتاج بعض الاجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك.

وابرز مثال على ذلك صناعة السيارات حيث تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجانب الابرز من المكونات والاجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة في تجميع وصناعة السيارات، ويلاحظ ان هذا النوع من التطور والنمو للصناعات الصغيرة والمتوسطة من شانه أن يسهم في تطور الصناعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء(٩).

د- تنمية الصادرات:

تعتبر تنمية الصادرات بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا في موازين مدفوعاتها، وخاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بانشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الاسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا الا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، الا انه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير ومن بينها:

- القدرة على التكيف والمرونة: إن قدرة هياكل مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التكيف يمكنها ان تعدل من برامج انتاجها لمواجهة احتياجات الاسواق الخارجية، نظرا

لما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر، ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواقها وكسب اسواق خارجية للتصدير.

- التخصص: يؤكد البعض بان التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل الخيار الافضل لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاسواق الدولية.

- التجديد: إن مرونة المؤسسات الصغيرة هي في التكيف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق.

ولتوضيح أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في التصدير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر سنشير الى تجارب بعض الدول في هذا المجال، ففي سويسرا تعتمد الصناعات الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لانتاج المعدات الالكترونية والساعات والأدوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات أن تغزو أسواق العالم، أما هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغير حوالى ٥٠٪ من صادراتها، وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من انتاج المؤسسات الصغيرة ٣٥ ٪ من اجمالي صادرات البلاد.

ه- تقدم الخدمات التدعيمية للصناعات الكبيرة:

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تقديم الخدمات التدعيمية المهمة التي تؤدي الى بقاء للصناعات الكبيرة، وذلك من خلال علاقات التعاقد من الباطن بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة، حيث يمكن من خلالها أن تزود مؤسسات الصناعات الكبيرة بما تحتاج اليه من منتجات تامة الصنع أو المنتجات النصف مصنعة التي تستخدمها هذه الأخيرة كمدخلات لانتاجها النهائي، وذلك باسعار تنافسية تمكن من المنافسة في الاسواق الخارجية وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية(١٠).

و- توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الاقليمية:

تتميز الصناعات الصغيرة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في المناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور مهم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية منها(١١):

- توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تؤدي دورا مهما في توزيع الصناعة بين الاقليم، وذلك لان مصانع جديدة في المدن أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا.

- التخفيف من الفوارق الاقليمية، وذلك أن قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الاقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومنه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية.

- الحد من الهجرة الريفية نحو المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها في الريف أن تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية.

ز- تكوين الكوادر الفنية والادارية:
تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تكوين الرأس المال البشري، وذلك بتأمين الحصول على تدريب أقل تكلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الامكانات، فضلا على أنها وإن وجدت فهي غالبا ما تكون محدودة الخبرة.

ح- جذب المدخرات:
إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، وبكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف ان طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لاقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للانفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم لانشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لانماط التوظيف التي تحرمهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم.

ط- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار.

وتشير بعض الإحصائيات إلى أن" المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠٪ من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (٤٠٪- ٨٠٪) من إجمالي فرص العمل وتوظف من (٥٠٪- ٦٠٪) من القوى العاملة في العالم.

وتسهم هذه المشروعات بنحو ٤٦٪ من الناتج المحلى العالمي، وبنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بـ٨٥٪،٥١٪ من إجمالي الناتج المحلى في كل من انجلترا والولايات المتحدة على الترتيب"[١٢].

وتوضح الإحصاءات المتاحة عن بعض دول العالم العربي أن عدد المشروعات الصناعية التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل ٩٥٪ في مصر و٤٢٪ في تونس و٥٠٪ في المغرب.

وتوضح البيانات المتاحة أن الأمر لا يختلف كثيراً في بقية دول العالم. وقد بدأت حكومات بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء أن تعي أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها، وبالتالي بدأت الحكومات مساندة هذه المشروعات من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح التي تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الازدهار والعمل في بيئة اقتصادية صحية.

وسواءً بالدول المتقدمة أو بالدول النامية ستظل المشروعات الصغيرة هي الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة والأكثر توظيفاً للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل.

وفي البلدان الأقل نمواً، وهي بؤرة إهتمام اليونيدو، وتزداد أهمية دور تلك المشروعات على اعتبار أنها تمثل الآفاق الواقعية الوحيدة لنمو الاستخدام والقيمة المضافة. وينطبق الوضع نفسه على بلدان التحول الاقتصادي حيث بدأت المؤسسات الحكومية الكبيرة عديمة الكفاءة تفسح المجال لتحل محلها مشروعات خاصة أصغر حجماً وأكثر كفاءة. كما أن هذه المشروعات قادرة على أن تساهم وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلة الإنتاج في العديد من الدول النامية، والتي تعد مصر منها. فهي تمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة حيث تقوم بتشغيل العديد من الأيدي العاملة، وتساهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة مما يحقق التوازن الإقليمي للتنمية الشاملة. لذا فإن المشروعات الصغيرة أكثر أهمية لاقتصادنا لتحقيق التنمية الشاملة.

وكما تعد صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان المحلية من السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدراتهم الشرائية، والأكثر اعتماداً على الخامات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر استخداماً للتكنولوجيا المحلية؛ مما يزيد من القيمة المضافة لديها، كما أنها توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة.

وهي مزايا تتوافق مع ظروف المنطقة العربية التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة؛ حتى إن البنك الدولي قد أشار في عام ٢٠٠٤ إلى حاجة المنطقة العربية إلى تدبير ٧٤ مليون فرصة عمل خلال العشرين عاماً القادمة، وذكرت دراسة كويتية أن تحقيق التكامل العربي وعودة أموال العرب بالخارج لا يكفيان معاً لتدبير نفقات هذه الملايين من فرص العمل.

وتتفاوت درجة اهتمام الدول العربية بالمشروعات والصناعات الصغيرة، ففي مصر يكاد يقترب عدد الجهات الراعية للصناعات الصغيرة من الأربعين جهة، ومع ذلك لا يوجد أب شرعي يرعى تلك المشروعات؛ حتى أناط قانون خاص بالمشروعات الصغيرة صدر في عام ٢٠٠٤ الأمر إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية للقيام بدور التنسيق بين كل تلك الجهات، كما جاء بالقانون إنشاء نظام الشباك الواحد لتلقي طلبات الترخيص للمشروعات بالمحافظات، وإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة بالمحافظات. إلاّ أن هذا القانون جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة؛ مما جعل الآمال المعقودة عليه

محدودة، خاصة أنه لم يقترب من خضوع تلك المشروعات لنحو ١٨ قانوناً ونحو ١٠٠ قرار جمهوري ووزاري وإقليمي؛ مما يعدد من جهات الرقابة والتفتيش(١٣).

ي- زيادة متوسط دخل الفرد، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع:

تعمل المشروعات الصغيرة على زيادة متوسط الدخل الفردي والتغيير في هيكل الأعمال والمجتمع، وهذا التغيير يكون مصحوباً بنمو وزيادة في المخرجات، مما يسمح بإعادة توزيع الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية.

ك- الزيادة في جانبي العرض والطلب:

إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما أن الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب، حيث تعمل على زيادة كلاً من جانبي العرض والطلب.

ل- التجديد والابتكار والقدرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق:

يعتمد التطوير على الإبداع، ليس فقط بتطوير منتج أو خدمة جديدة للأسواق، ولكن أيضاً الاهتمام بالاستثمار المتزامن في تأمين مشاريع جديدة. لذلك كانت المشروعات الصغيرة مصدر من مصادر التجديد والابتكار والمخاطرة أكثر من المؤسسات الكبيرة، فالمشروعات الريادية قادرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق وهي النقطة المعيارية في عملية تطوير المنتج لتزويد المجتمع بمنتجات إبداعية جديدة.

م- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة:

تستطيع الدول أن تشجع الاتجاه نحو الريادة في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والريادية لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

ن- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة:

تستطيع المشروعات الصغيرة المساهمة في تنمية الصادرات سواءً من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، ومن خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها. حيث يمكن أن تعتمد عليها المشروعات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها؛ مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المشروعات الكبيرة، وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

س- التكامل مع المشروعات الكبيرة وترابط الأعمال التجارية:

تتكامل المشروعات الصغيرة مع المشروعات الكبيرة من خلال إمدادها بالمواد والأجزاء التكوينية التي تحتاج إليها وتعمل كذلك على ترابط الأعمال التجارية لأن صاحب العمل التجاري الحديث ليس وحدة قائمة بذاتها، وإنما يشتري ويبيع من المشروعات الأخرى. ومما يدل على التكامل بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الريادية الصغيرة تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من (٣٧) ألف عمل من المشروعات الصغيرة لتزودها بالبضائع والخدمات المختلفة.

ش- العمل على تطور الاقتصاد:

المشروعات الصغيرة في الغالب هي الأصل في تطور الاقتصاد من خلال تحولها فيما بعد إلى مشروعات كبيرة أو بالأفكار التي تقدمها. وبنظرة سريعة على تطور الاقتصاد الأمريكي نلاحظ أن أكبر خمسمائة شركة صناعية أسسها رياديون برؤوس أموال محدودة، فقد كان "سوفت" جزاراً، بينما "فورد" كان ميكانيكي، أما "كرايستلر" فقد كان ميكانيكي أيضاً في مصنع للسكك الحديدية قبل أن يصبح مهندس محركات، أما "جيلمان" مؤسس شركة الأطلسي والباسفيك للشاي فقد كان يبيع الشاي بجانب وظيفته.

ع- تعظيم العائد الاقتصادي:

على الرغم من أن إنتاجية العامل في المشروعات الكبيرة أعلى منها في المشروعات الصغيرة، وقد يعود ذلك إلى اعتماد المشروعات الصغيرة على تقنيات إنتاج غير متقدمة وكثيفة الاستعمال للعمل، ورغم ذلك لو أننا ربطنا رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي سيظهر أن المشروعات الصغيرة هي الأكفأ من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي لرأس المال.

غ- دور المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة:

كلما ارتفع عدد العاملين المحليين الذين توظفهم المشروعات الصغيرة، ارتفعت نسبتهم في إجمالي العمالة لدى المشروعات الصغيرة، وارتفعت نسبة الأجور المدفوعة للعاملين المحليين في إجمالي الأجور المدفوعة من قبل المشروعات الصغيرة كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع العائد الاقتصادي للمشروعات الصغيرة، وجدير بالذكر أن النسبة الغالبة والأصل في المشروعات الصغيرة أن العاملين هم عاملين محليين، وهنا تظهر الفائدة الاقتصادية الكبيرة للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني.

وتستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة

رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة. وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي ٨٤ ٪ من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي ٥٢٪ من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا ٢ مليون و ٣٠٠ ألف مشروع فردي صغير..! وفي أمريكا... وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٨أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب ٧٠٪ من قوة العمل الأمريكية. وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٨، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر ٧٠٪ من فرص العمل بدول الاتحاد(١٤).

- النتائج:

تم التوصل إلي مجموعة من النتائج التالية، أهمها:

- تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور محوري في عملية التنمية الاقتصادية، سواء بتوفير فرص العمل أو بزيادة الصادرات أو بزيادة متوسطات الدخول مما أدي الي زيادة عدالة توزيع الدخول بين طبقات المجتمع في الدول النامية.
- يُمثل قطاع المشروعات الصغيرة فرس الرهان في التصدي لأزمة البطالة لأنه يشكل نحو٨٠٪ من حجم الاقتصاد الكلي، ويستحوذ على نسبة ٨٢ ٪ من الحجم الإجمالي للعمالة في معظم دول العالم.
- تعَد صعوبة الحصول على التمويل من العقبات الرئيسية أمام أصحاب المشروعات الصغيرة في الدول النامية.
- انخفاض أداء الكادر الإداري أحد المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في الدول النامية
- يوجد ضعف في نقل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والصاعدة، التي تبنت وطورت رؤية إستراتيجية للاهتمام بالمشروعات الصغيرة. بالإضافة إلى ضعف الاستفادة والتنسيق بين الدول العربية في نفس المجال.

- التوصيات:

مما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الأتية:

- زيادة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.

- إزالة عوائق السياسات التنظيمية والسياسات الحكومية للنظام المصرفي، التي هي من أهم العناصر الأساسية لإنجاح عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية
- إجراء مسح دوري لهذه المشاريع لتجميع الإحصاءات الخاصة بها في مجالات الإنتاج والقوى العاملة ورأس المال وغيرها بهدف مساعدة الجهات المسؤولة في اتخاذ القرار المناسب لتطوير هذه المشاريع وتشخيص احتياجاتها التمويلية المختلفة.
- تأسيس قاعدة بيانات متخصصة بشروط وتفاصيل أنظمة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- توفير البيئة التنظيمية المحفزة على اتساع آفاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال تبسيط وتجانس الإجراءات اللازمة لإقامة تلك المشروعات.
- تحقيق الشراكة بين جهود البلدان العربية على المستوى الحكومي من جهة والمؤسسات الأهلية من جهة أخرى في مجال تعبئة وتوظيف الموارد التمويلية اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، وتسويق منتجاتها.
- تفعيل مزايا ضريبية وتأمينية للمشروعات الصغيرة.
- توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية أو التوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً.
- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات.
- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات.
- إصدار دورية تهتم بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة في المشروعات الصغيرة، وتوجيه الشباب إلى كيفية اختيار مشاريعهم الصغيرة.
- تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل مصر وخارجها.
- إشراك الشباب - بقدر الإمكان- في قيادة وإدارة المشروعات الصغيرة، مما يؤدي إلى تدريبهم على الإدارة وزيادة خبراتهم ورفع إنتاجيتهم.
- ضرورة العمل على الاكتشاف المبكر لمعوقات نجاح المشروعات الصغيرة، وتذليل هذه العقبات
- إنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الجديدة والذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم.

قائمة المراجع

١. البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة.
٢. حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد١٠، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت.
٣. سروار هوبوم، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ٢٠٠٣.
٤. السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥).
٥. السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥).
٦. صالح يوسف دردير ة ، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثيه مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس – ليبيا- (٢٧-٢٥) يوليو ٢٠٠٥.
٧. صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٣).
٨. قدي عبد المجيد، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، ابريل ٢٠٠٢.
٩. محمد حامد الصياد، التأمنات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية، ٢٠٠٦.
١٠. محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧).
١١. الملتقى الإقتصادي- نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة –القاهرة- العدد الثاني والعشرون – مايو ٢٠٠٧
١٢. الملتقى الإقتصادي- نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة –القاهرة- العدد الثاني والعشرون – مايو ٢٠٠٧
١٣. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مقترح أولي لبرنامج تطوير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سبتمبر، ٢٠١٠.
١٤. منظمة العمل العربية
١٥. يوسف طه وآخرون، الصناعات الصغيرة في السودان، الخرطوم، ١٩٨٧.

(١)قدي عبد المجيد، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، ابريل ٢٠٠٢.

(٢)حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، **مجلة "جسر التنمية"**، المعهد العربي للتخطيط، **المجلد ١٠**، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت، ص ٣.

(٣)حسان خضر، **المرجع السابق**، ص ٤.

(٤)صالح يوسف دردير ، **دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحثيه مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس – ليبيا- (٢٧-٢٥) يوليو ٢٠٠٥، ص٢.

(٥)الملتقى الإقتصادي- نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة –القاهرة- **العدد الثاني والعشرون** – مايو ٢٠٠٧

(٦)الملتقى الإقتصادي- نشرة شهرية تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة –القاهرة- **العدد الثاني والعشرون** – مايو ٢٠٠٧

(٧)صفوت عبد السلام، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٣)، ص ٤٠.

(٨)صفوت عبد السلام، **المرجع السابق**، ص ٤٥.

(٩)محمد محروس اسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧)، ص ٢١٤.

(١٠) صفوت عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٠.

(١١)السيد فتحي، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥)، ص ص ٧٣ – ٧٥.

(١٢) البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ، **النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون**، القاهرة، ص ٧٤

(١٣) محمد حامد الصياد، **التأمنات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، منظمة العمل العربية، ٢٠٠٦، ص ص ٤-٦.

(١٤)سروار هوبوم، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: تجربة اليونيدو"، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، ٢٠٠٣، ص٣.